كما يوجد لدينا إشكال بيئي آخر يتمثل في سكب مياه محطة التطهير بالقيروان في منطقة الغابات وهذا تسبب في مشكل كبير جدا وتسبب في انتشار الأمراض والحشرات والمواطنون يتذمرون من هذا الإشكال.

لذلك هذه دعوة للسيد الوزير بإيجاد حل جذري لسكب المياه المستعملة في فضاء موجود بين المواطنين، في فضاء آهل بالسكان لذلك أنا أنتظر تفاعلا من سيادتكم سيدي الوزير بخصوص هذا الموضوع، وشكرا.

السيدة النائب الثاني لرئيس مجلس نواب الشعب

شكرا والمداخلة الأخيرة للسيد نور الدين البحيري، له ثماني دقائق.

السيد نور الدين البحيري

بسم الله الرحمان الرحيم،

شكرا وبارك الله فيك السيد الرئيسة،

سيدي الوزير،

السيدة كاتبة الدولة،

السادة إطارات الوزارة مرحبا بكم مرة أخرى في مجلس نواب الشعب لمناقشة موضوع هام،

ألتمس منكم العذر على حرصنا كنواب على التكرار أحيانا وعلى حرصنا على طرح بعض القضايا ونحن واعون أنكم على علم بها وعلى وعيكم بخطورتها، ولكن نرجو مزيد التحسيس ومزيد العمل للوصول لحلول مشتركة لأن مصلحة المواطن ومصلحة المواطنين هي التي تجعلها نؤكد ونعيد التأكيد إلى أن نصل إلى حل إن شاء الله.

السيد الوزير، السيدة كاتبة الدولة، لا يوجد الآن اختلاف بيننا وبينكم كوزارة وكسلط تنفيذية على أن الأوضاع البيئية في بعض المناطق قد وصلت إلى مرحلة خطيرة قليلا، وهذا الاتفاق في حدّ ذاته يعد مسألة مهمة لكن ما نتفق حوله اليوم هو حماية البيئة ولا يعتبر هذا من الكماليات بل هو من ضروريات الحياة، وفي حماية البيئة حماية لصحة الناس. عندما نقوم بحماية البيئة فذلك يعني أن نذهب أقل إلى الطبيب وأن نتناول كمية أقل من الأدوية وأن يكون هناك انتشار أقل للأمراض وأقل إصابات وتكون المصاريف التي تتحملها الدولة أقل كلفته لمواجهة آثار عمل بشري قمنا به نحن وكان بإمكاننا تفاديه أو التخفيف من أضراره.

تحدثنا كثيرا عن تلوث الشريط الساحلي في ولاية بن عروس وباعتباري نائبا عن هذه الجهة وإن كنت نائبا عن الوطن ككل فقد تحدثنا عن حالة التلوث في ولاية المهدية وعن الأحداث الأخيرة في الرجيش وصفاقس وقابس فأينما ذهبت أو التفتت لا تجد إلا الحديث عن التلوث وعن أضراره، البحر تحول إلى مستنقعات وأصبح البحر سببا لكوارث صحية، تلوث في البرّ وفي الجو وفي الأرض وأضيف إلينا برج شاكير وحرائق برج شاكير وغيرها.

أريد أن أقول بأن هذه الصورة القاتمة، لا تمنعنا من أن نقول بأن هناك مجهودا من قبل السلط العمومية ومن قبل النواب والمواطنين للتخفيف من حدة هذه الأضرار المدمرة.

ما هو مضمّن في المشروع المعروض علينا والذي نسانده بالمناسبة، هذا المشروع هو مشروع القرض للمساهمة في تمويل برنامج تطهير البلديات الصغرى التي تعدّ أقل من 10آلاف ساكن فهذا القرض جاء لمصلحة المواطن ويجب أن نأخذ قروضا لمثل هذه المشاكل لنحمي مواطنينا كما ذكرت آنفا من الأمراض ومن العاهات ومن الآفات ولنوفر لهم شروط الحياة الدنيا العادية ولنخفف على الدولة مصاريف أخرى يمكن أن تكون أكثر حتى من هذه القروض.

نقول صحيح هناك برنامج لمحطات التطهير، وبرنامج لتطوير شبكات التطهير ولكن ما أستطيع قوله إن هذه البرامج تتطلب وقتا ومن الآن وإلى حين تنفيذ هذه البرامج ماذا يمكننا أن نفعل للناس الذين يعيشون وضعية صعبة؟ ماذا نفعل للقرى والأرياف والجهات وخاصة أن اليوم مساحات الجهات ومرجع نظرها تم تعميمها على كامل تراب الجمهورية.

ماذا نفعل للناس الذين مازالوا يستعملون إلى حدّ الآن الفسفوجيبس ويعيشون في ظل بلديات لا يوجد لديها الإمكانيات المادية ولا يوجد لديها ما يكفي من الجرارات ومن الخزانات لمواجهة هذه الحالة؟ ماذا نفعل للناس الذين يعيشون على السواحل؟ كل سواحل بن عروس أصبحت اليوم غير صالحة للسباحة تقريبا، بل أكثر من هذا أصبحت تمثل خطرا على حياة المواطنين.

كيف يمكننا التخفيف من إجراءات عاجلة والتي هي ممكنة؟ إجراءات عاجلة للتخفيض وللتخفيف من حدة كاسرات الأمواج، هناك تجربة تم القيام بها على الأقل في حمام الأنف وفي رادس وقد أدت إلى نتائج إيجابية لكن للأسف هذه النتائج وهذه التجربة توقفت، تم فيها التدخل للحد من حجم هذه الكاسرات فاتضح أن البحر حي وقابل للاستعمال وكذا.

في جهات أخرى عندما تدخل للبحر وكأنك في مزرعة وتدعو مالكي الخرفان لتعشيبها، مستنقعات وروائح نتنة ومياه راكدة لا تتحرك بتاتا وهذا أمر صعب وخطير وغير لائق بتونس في هذه المرحلة من تاريخها وكيف أن بحارها وشواطئها الجميلة تحولت إلى برك متعفنة وإلى برك خطيرة جدا. ماذا يمكننا أن نفعل لنخفف من حدة التلوث المتأتية من وادي مليان بالأساس والتي تصب في السباخ وفي الشواطئ وسببها المياه المتأتية من وادي مليان؟ جزء منها مياه يقع ضخها من محطات التطهير التابعة لوزارتكم والتابعة لديوان التطهير والتي تزيد من خطورة الوضعية.

كيف يمكننا التخفيف من حدة هذه المخاطر؟ من خلال الحرص على العمل المتواصل بجدية وبنقاوة العمل في هذه المحطات، يمكننا التخفيف منها من خلال الحرص على التخفيض من كميات المياه التي يتم سكبها في الشواطئ؟ يمكننا التخفيض من خلال الرقابة الدائمة على المحطات وعلى العاملين بالمحطات وعلى ما يصدر من هذه المحطات.

كيف يمكننا أن نخفف من حدة هذه المخاطر؟ من خلال رقابة دائمة وصارمة على المصانع التي تتعمد ضخ البعض من المياه المستعملة والتي يوجد بها مواد كيميائية سامة في الأودية بطريقة مخالفة للقانون دون وجود حسيب ولا رقيب ودون تسليط لأي عقاب. وأكثر ما يمكننا فعله تجاه هذه المؤسسات مع احترامنا لها أن نقوم لها بمحضر يمكن لهذا المحضر أن يبقى عشر سنوات في المحاكم دون أن يترتب عنه أي إجراء.

كيف يمكننا كدولة وكمؤسسات أن نتعامل مع بعضنا وبالتعاون مع المواطنين ومع أصحاب المصانع؟

كيف يمكننا أن نتعاون مع بعضنا لوضع حدّ لمظاهر التسيب والانحراف وتجاوز القانون والتي تضر بكل الناس بما فيها أصحاب المعامل الذين يرغبون في ازدهار الاقتصاد من خلال ربح بضعة آلاف دينار ولا يعلمون أن الـ 10 آلاف دينار التي سيربحونها ستكون سببا لخسارة للدولة بمئات آلاف الدنانير بل بالمليارات من الدنانير وخسارة أرواح بشرية لا يمكن تعويضها بأي مليم ويمكن أن تتسبب في خسارة حتى لصاحب المعمل نفسه ولأبنائه وعائلته.

سيدي الوزير، ما أقوله في الختام نحن في حاجة للبحث عن الحلول المتوسطة المدى والبعيدة المدى وهي حلول موجودة والحمد لله من بينها هذا المشروع المنصوص عليه في هذه الورقة لجهة الخليدية وغيرها.

أقول نحن في حاجة إلى إجراءات مستعجلة للتخفيف عن المواطنين من حدة هذه الحالات وهذا ممكن، يمكننا القيام بإجراءات مستعجلة ويمكننا أن نوفر للبلديات إمكانيات إضافية أخرى ويمكن للوزارة بإمكانيات ديوان التطهير ومع بقية المؤسسات أن تضعها على ذمة البلديات والجهات حتى نخفف على الأقل من حدة هذه المظاهر ومن حدة الأضرار التي تلحق بالمواطنين. وأريد أن أقول دائما أن ما يحصل ليس بحثا عن الكماليات بل نحن نبحث عن الحدّ الأدنى ليتوفر لنا الحق في الحياة الكريمة، وشكرا.

السيدة النائب الثاني لرئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، أحيل الكلمة الآن إلى السيد المختار الهمامي وزير الشؤون المحلية والبيئة للإجابة عن تدخلات السادة النواب.

تفضل السيد الوزير.

السيد المختار الهمامي، وزير الشؤون المحلية والبيئة

شكرا لكم،

البارحة في جزء كبير من مداخلتي كنت قد أجبت عن العديد من المشاكل المطروحة، ليس عن مشاكل كل بلدية على حدة وإنما بصفة عامة ووضعت توجهاتنا التي سنعود إليها فيما بعد.

أذكر بشيء قلته وسأعيده وهو أن تراكمات الحاجيات خاصة في ميدان التطهير ومعالجة الفضلات لعقود من الزمن لا يمكن أن نعالجها بين عشية وضحاها وفي مخطط واحد. البارحة عندما قدمت رقما قلت بأنها تتطلب ثلاثة أو أربعة مخططات وبكلفة تقدر خمس مرات قدر ما يقع رصده في كل مخطط، لكن السؤال يبقى دائما مطروحا، هل أن المواطن سيترقب كل هذا؟ بالطبع لا، إذن أنتم حددتم المشكلة وأنا أشاطركم الرأي، كيف سنتمكن من معالجة هذه الإخلالات سواء -مثلما قال السيد نور الدين منذ حين- من خلال إجراءات مستعجلة أو باللجوء إلى patrimoine public privé أو إيجاد أي حل آخر.

كل هذه الحلول مطروحة ومعالجتها لا تتم قطاعيا في وزارة الشؤون المحلية والبيئة لأنه مثلما قلت هذا القطاع أفقي فيه تداخل لعديد القطاعات إلى جانب المجتمع المدني وهياكل أخرى موجودة. ولكن يبقى السؤال الصحيح أولا الحلول مبدئيا واضحة للمواطنين الذين ينظرون للشيء بطريقة un peu déconnecté.

قلت البارحة في كلمتي إنه لا سبيل إليه يجب أن نشرع الآن في تثمين الفضلات يكفينا من الدراسات فجميع الدراسات الممكنة موجودة وبخصوص التقنيات جاءنا 20 ألف شخص يتحدث عن التقنيات والآن لا بد من الجلوس على الطاولة.

أنا تعهدت على نفسي أمام الجميع وقلت إنه بداية من هذا الشهر سنبدأ فعليا في البحث عن الولايات التي ستدخل معنا في عملية التثمين والبحث عن المؤسسات القادرة عن البدء في عملية التثمين. وإن شاء الله هدفنا إلى نهاية سنة 2019 أن نجد على الأقل مؤسسة أو مؤسستين أو مجموعة من البلديات تدخل في إطار تثمين الفضلات أو في إطار شراكة مؤسسات التطهير أو غيرها، هذه النقطة الأولى.

النقطة الثانية هي استراتيجية الوزارة وسأعود إليها فيما بعد لأننا أصبحنا مثل رجال المطافئ نطفئ الحريق من هنا فيشتعل من هناك ولا يمكننا المواصلة هكذا.

قلت إن لدينا العديد من الأشياء الموجودة ولا بد من القيام بدراسة والإستراتيجية موجودة ولكن ما ينقصها هو فتح حوار شامل مع كل الهياكل لكي تخرج الدراسة على عين المكان ويتقاسمها المواطنون. تدوم شهرين أو سنة لا بد أن نواصل من خلال القيام باستراتيجية لكي يعرف الجميع ما له وما عليه.

النقطة الثالثة هي تطبيق القانون وما ينقصنا أن هناك العديد من التجاوزات التي تحدث، وتطبيق القانون لا يتم سواء من قبل المؤسسات الراجعة بالنظر لوزارتنا أو مؤسسات أخرى في قطاعات أخرى أو من قبل البلديات والمجتمع المدني حينها يقول هذا "رزق البيليك" وليس ملكا لأحد يعني هناك ثلاث مسائل كبيرة طرحت علينا في هذه الأسئلة.

تجاوبا مع الإخوة الذين طرحوا العديد من الأسئلة، قمت بزيارة نابل ثلاث مرات في هذه الفترة خلال ثمانية أشهر هذه والسيدة النائب تعرف ذلك زرت تازركة والمعمورة وتاكلسة وسليمان وقمنا بعقد اجتماعين هامين معهم واتخذنا إجراءات في تازركة وكانت المعامل تصب الفضلات في سبخة تازركة، منحناهم شهرا لكي ينجزوا المعدات وترابط محطاتهم ووافقوا وزرناهم مرة أخرى فوجدناهم قاموا بربط محطاتهم لكي لا يقع صب الفضلات مرة أخرى في سبخة تازركة.

بقي الآن كيف سنعالج السبخة؟ نحن نقوم بالعمل وقمنا بحذف الخلل فالمصانع الخمسة وخاصة الثلاث مصانع للدجاج تم ربطها وحي التطهير الذي كان يربط ويصب مباشرة تدخلنا فيه وأظن أنه تم ربطه مبدئيا.

المنطقة الصناعية لتاكلسة كذلك لم تكن مبرمجة محطة التطهير وفي الزيارة الميدانية قلنا له برمج مليار و500 وبدأت الدراسات وإن شاء الله عندما تنتهي سننجز منطقة تطهير.

وادي القرعة يمثل مشكلة كبيرة وموجود وقلت إنه في الأسبوع القادم واتصلت حتى بالسيدة الوالية بالنسبة إلى الهوارية وقليبية سنحل هذه المشاكل والقيام بجولة ميدانية ولدي بعض الحلول الموجودة على الورق الخاص بي وأريد أن أكون في الميدان لكي أتمكن من تقدير هذه الحلول حتى لا تكون خاطئة وقلت إنه في الأيام المقبلة سنقوم بزيارة لقليبية والهوارية في زيارة ميدانية. إذن هذه بعض الأشياء عن تازركة والمعمورة وتاكلسة وسليمان. السيد النائب ياسين العياري طرح سؤالا ثم غادر وكنت أتمنى أن يكون موجودا لكي يستمع إلى ما سأقوله.

بالنسبة إلى تنصيب المجلس البلدي قال هو جبل الوسط أو الصخيرة وغيرها من المجالس البلدية. أنا مطلوب مني تطبيق

القانون، والقانون أنتم الذين صادقتم عليه فالمجلس البلدي بالصخيرة أو بئر علي بن خليفة أو في جبل الوسط صدرت فيه قضايا والقانون واضح وهذه القضايا لا بد من تطبيقها، هل أنا من سيطبق هذا القانون؟ هناك هياكل جهوية موجودة هناك ومكتوبة حتى في قرار جبل الوسط "الوالي مدعو إلى كذا وكذا" في الصخيرة أو في بئر علي بن خليفة نفس الشيء عندما يرسل لي الوالي حسب الفصل 204 أن الأمور استحالت وعقدت 10 أو 15 جلسة فالقانون واضح فإذا استحالت الأمور لإرجاع البلدية يرسل لنا تقريرا معللا لحل البلدية ولإعادة تركيز مجلس جهوي ولا يمكنني تجاوز القانون فإذا كنت سأتجاوز سلطتي وألعب سلطة الوالي والوالي يلعب سلطة المعتمد والمعتمد يلعب دور السلطة البلدية فإننا بذلك سنضع القانون جانبا.

أنا هنا لا أتجاوز القانون وهذه المشاكل إذا كانت تهم البلدية فعلى الرحب والسعة، سأعود إلى موضوع البلدية لأنه بدأ يأخذ مسارات أخرى كمسألة الاستقالات في البلديات والتضخم في التعامل مع المعطيات أعرف أنه مشكل ويصدر إشارة حمراء وقلت ذلك البارحة هذه مصادره ولن أعيد اليوم مصادره التي هي تنازعات جانب كبير منها سياسي وحملات قبل أوانها وأصبح هناك صراع في البلديات على هذه الخلافات أو شخصنة العمل البلدي لم تتجاوب مع المجلس البلدي أو مسألة التفرغ لم يتفرغ على أنه لم يرغب في فهم القانون 6 الذي لا يستحق interprétation.

بالنسبة إلينا هذه الاستقالات التي تحدث في البلديات وقدمت عددها وقلت إن اثنتين منها حصلت وأربع في الطريق مثل باردو وغيرها والبقية تراجعت ست أو خمس حالات لا أقول العدد كبير بل هو خطر لكن ليست حالة فزع للناس لكي تستغل هذه الأشياء.

هذا القانون والناس الذين نادوا بتغيير قانون مجلة الجماعات المحلية الذي طرح البارحة وقلت إن مجلة الجماعات المحلية بقينا نعمل عليها سنتين أو ثلاث سنوات حتى وصلنا إلى le dix-neuvième version وبقيت هنا مدة سنة دخلت بـ350 فصلا وخرجت بـ500 فصل، بقيت سنة كاملة وحدثت فيها توافقات وفي نهاية الأمر هو قانون مجلس نواب الشعب وهو تبناه إذا كانت هناك اليوم إشكاليات في الاستقالات وأتحمل مسؤولياتي فهي ليست من القانون فالقانون موجود لكي نتمرس عليه، ألقوا نظرة على القانون الانتخابي الذي يمكنكم تغييره ففي القانون هناك وضعيتان وضعية الحل أو وضعية الانحلال.

ما معنى الحل؟ الحل موجود في الفصل 208 على ما أظن عندما لا يصادق المجلس البلدي على ميزانيته قبل 30 مارس يتم حله قانونيا.

أما الانحلال فهو خلافات سياسية صلب المجلس البلدي لم تترك الناس يعملون وحينها تتعطل المصلحة العامة وعندما تتعطل المصلحة العامة ليست مسألة حل بل مسألة انحلال وهذا التحوير وأتحمل مسؤوليتي فيه في جميع الدول الديمقراطية المتقدمة تنتخب pour un mandat وليس حل المجالس البلدية واستثنائيا هي الحل وأصبح الانحلال هو القاعدة فيما نراه اليوم.

إذا أردنا غدا أن نقوم بحماية هذه الديمقراطية الهشة في مسألة الانحلال عندما يتم وضع نيابة خصوصية لسنة أو سنتين لا بد أن تواصل إلى نهاية مدتها النيابية، حينها من يملك عصا سيلقي بها إلى الوراء وهكذا نحمي ديمقراطيتنا على أساس أنه تم انتخابك للمصلحة العامة وليس للتجاذبات السياسية وهذا هو الحل الوحيد.

لا بد من البحث عن حلول في الفصل 47 من القانون الانتخابي لكي نضع حدا للتلاعب بالمصلحة العامة، إذن ليست المجلة هي المطروحة بل إن فصلا صغيرا ترك الباب مفتوحا وعندما مارسنا أعطى أشياء سلبية. لا بد من التفكير فإذا لن يمر القانون هذه السنة سيمر في السنة القادمة هذا هو حماية وصيانة الديمقراطيات الهشة إما أن نلقي بمجلة كاملة حينها فلا خير في ذلك.

بالنسبة إلى مسائل أخرى مطروحة مع السيد ياسين وكل أسبوع ترد عليّ مراسلة منه وأجبته عن أغلبها فإذا كان هناك تدقيق فيما تبقى من الملاحظات فسأجيبك مرة أخرى فأنا أضع إدارة بأكملها لكي تجيبك وتجيب غيرك وتلك مسؤوليتي وسأجيب الجميع بكل شفافية هل هذا واضح؟ واضح.

فيما يخص سيدي بوزيد محطة تطهير صناعية بلسودة صحيح هناك نقص موجود والصعوبات موجودة بسيدي بوزيد ومحطة التطهير الموجودة بلسودة وصاحبها مصنع Délice مبدئيا ستتم دعوة الوكالة الوطنية لحماية المحيط لكي تقوم بمعاينة وتكشف الخلل، وإذا استدعى الأمر ستتخذ الإجراءات وكنت أتحدث منذ حين مع السيد المدير العام فما عليه إلا أن يتخذ إجراءاته ولم أرفض بتاتا أي إجراء وإن كان حتى لغلق هذه المحطات.

ولاية قابس، الديوان بصدد إعداد الضوابط المرجعية لطلب عروض في إطار الشراكة بين القطاع العام والخاص لإنجاز محطة تطهير بجنوب شمال الولاية بكلفة تبلغ حوالي 400 مليار والتخلي حاليا عن محطة التطهير بشط السلام. هذه موجودة في الميزانية إذن لا داعي من القول أن قابس لا يوجد فيها.

مصنع الحلفاء بالقصرين تم تفكيك المصنع الملوث وتجميعه من المواد الملوثة في مكان آمن للتخلص منه وهناك 2 مليارات و900 ونهاية هذه الأشغال ستتم في شهر ديسمبر 2019.

بئر مشارقة تم نشر طلب عروض وإن شاء الله سيبدأ إنجازه في سنة 2020 بالنسبة إلى أشغال التهيئة المبرمجة في محطة التطهير ببئر مشارقة والتنسيق مع كافة المتدخلين في هذا الموضوع وسنرجع لهذا الموضوع السيد خميس لأنه مدرج في الميزانية وهي مسألة انطلاق طلب العروض وصار طلب العروض.

محطة التطهير الصناعية بالسبيخة ونحن الآن بصدد تطهير السبيخة من خلال إنجاز شبكة محطة التطهير فيما يتعلق بمنطقة التطهير بالسبيخة 50 هكتارا ومحطة التطهير الصناعية سيتم إنجازها وتمت برمجتها وموجودة في القيروان وكذلك معالجة محطة التطهير بالقيروان موجودة أيضا.

نفس الشيء في صفاقس والسيد شفيق العيادي غادر لكي أجيبه، تهذيب شبكة التطهير ساقية الدائر وفي المحرس فقد تم إدراجها ليس للتفكير والدرس وإنما للإنجاز.

إذن عديد المشاكل الموجودة هنا وجزء كبير منها موجود في الميزانية ومنذ قليل قالوا لنا إنكم لا تنجزون فـ1000 مليار لحد هذا التاريخ عدت للنظر في الدفعات الحقيقية لـ1000 مليار مبرمجة في